

Distr.: General  
13 August 2002  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والخمسون  
البندان ٤٢ و ١٦٦ من جدول الأعمال  
الحالة في الشرق الأوسط  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

## رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه اهتمامكم إلى آخر عمل إرهابي فلسطيني فتاك ضد إسرائيل.

مساء يوم السبت، في حوالي الساعة العاشرة والنصف مساءً (بالتوقيت المحلي)، قام إرهابي فلسطيني بالتسلل إلى حي ميشورا وأطلق النار على يافيت هيرنستاين البالغة من العمر ٣١ عاماً وأرداها قتيلة في منزلها. وأصيب زوج يافيت، واسمه آرنو، الذي أبلغ بالتسلل فاندفع إلى منزل أسرته، بجروح خطيرة من جراء الطلق الناري. وللزوجين بنتان صغيرتان، عُمر إحداهما عامان والثانية ١٤ شهراً، وكلتاهما كانتا نائمتين في المنزل وقت الهجوم ولم تصابا بأذى. وأعلنت كتائب الأقصى، الجناح الإرهابي لحركة فتح التابعة للرئيس عرفات، مسؤوليتها عن الهجوم.

إن إسرائيل تُحمّل السلطة الفلسطينية ورئيسها المسؤولية عن هذا الهجوم الأخير. ورغم أن القيادة الفلسطينية تدعم دعماً لفظياً غير صادق الحملة العالمية ضد الإرهاب، فإنها لا تزال ترفض أن تقوم حتى بأبسط الخطوات لوضع نهاية للإرهاب. وفي انتهاك واضح لالتزاماتها التي وقّعت عليها، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن، امتنعت السلطة الفلسطينية عن مصادرة الأسلحة غير المشروعة، ووقف التحريض الذي لا هوادة فيه على العنف في وسائط الإعلام الفلسطينية الرسمية وإنهاء الاحتفال بأعمال القتل الجماعية وتمجيدها.

بل إن القيادة الفلسطينية واصلت سياستها المتمثلة في تقديم دعم فعال وضميني للإرهاب من خلال توفير الدعم المعنوي واللوجستيكي للمنظمات الإرهابية ومن خلال كفالة حرية المرور والمأوى الآمن لإرهابيين معروفين. علاوة على ذلك، فإنها واصلت، رغم تظاهرها بإدانة الأعمال الإرهابية، تبرير بعض الهجمات، معتبرة إياها "مقاومة مشروعة". وفي عدة مناسبات، كان آخرها أثناء الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أكد المراقب الفلسطيني بوضوح أن بعض الهجمات الفلسطينية تعتبر هجمات مشروعة بموجب القانون الدولي. ومن الواضح أن المراقب الفلسطيني يعتقد بأن القتل المبيّث لمدنيين أبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال، عمل مقبول ما دام أنه يُرتكب في الضفة الغربية أو قطاع غزة. ويجسّن به أن يضع نصب عينيه كلمات الأمين العام أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١: "لا يمكن قبول أولئك الأشخاص الذين يسعون إلى تبرير قتل المدنيين الأبرياء عمداً، بصرف النظر عن السبب أو المظالم" (انظر A/56/PV.12، الصفحة ٣).

وفي ضوء الموقف الفلسطيني، فإنه ليس أمام إسرائيل خيار سوى مواصلة اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية مواطنيها من خطر النشاط الإرهابي المستمر. وهذه التدابير، رغم أنها لم تتمكن من منع كل محاولة هجوم، فإنها نجحت في إحباط عشرات الهجمات ومنعت عدد القتلى من المدنيين من الازدياد أكثر من ذلك.

إن إسرائيل تطالب المجتمع الدولي بأن يشجب دون لبس الهجمات الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين والدعم المستمر لهذه الهجمات الذي تقدمه القيادة الفلسطينية. كما تطالب إسرائيل القيادة الفلسطينية باتخاذ إجراءات، وفقاً لالتزاماتها القانونية والمعنوية، لمنع استخدام أراضيها قاعدة لشن هجمات على أهداف مدنية. إذ إن إحراز تقدم نحو السلام وتلبية احتياجات وطموحات الجانبين لن يتحققا إلا إذا بُذلت جهود حقيقية لوضع حد للقتل غير المشروع وغير المبرر لمدنيين إسرائيليين أبرياء.

وإنني أتابع بهذه الرسالة رسائل عديدة يرد فيها وصف لحملة الإرهاب الفلسطينية التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأكون ممتناً لكم لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٤٢ و ١٦٦ من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيرون جاكوب

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة